



د. بشير موسى نافع يكتب:

النقابات المصرية باعتبارهم ملة لا مواطنين

20-04-2017 الساعة 02:45

الهجمات التي تعرضت لها كنيستان قبطيتان في مدينتي مدينتي كانت هجمات على أقباط مصر جميعا، وبلا تمييز، وتكشف عن مستوى الاستهتار الإجرامي والعبثي بالحياة الإنسانية الذي اندحر إليه من فكر ومن أمر ومن نفذ هذه الهجمات.

لم يكن المقصود في هذه الهجمات شخصا بعينه، أو مجموعة بعينها من الأشخاص، لهذا السبب أو ذلك، ولدافع سياسي أو آخر. كان المقصود النقابات ككل، الجماعة القبطية بها هي، وكما هي عادة أبناء هذه الجماعة في التعبد في كنائسهم. وكان طبيعيا، ورتوقعا، أن يصب النقابات جار غضبهم على داعش وعلى النظام، داعش التي تبنت المسؤولية عن الهجمات، والنظام الذي أخفق في توفير الحماية الضرورية لمواطنيه، بينما تنشأ أجهزته الأمنية في اعتقال وإخفاء واغتيال المعارضين، ليلا ونهارا.

لكن هذا الغضب والالتهم ليس كافيا، ولا يبدو أنه يطرح جملة الأسئلة الضرورية التي كان يجب أن تطرحها هذه الهجمات العبثية الإجرامية.

ثمة من يجب أن يسأل عن مسؤوليته في بناء صورة مختلفة لأقباط مصر، من عمل على وسعى لأن يقدم النقابات ليس باعتبارهم مواطنين مصريين، بل ملة وحدهم، جماعة دينية مختلفة ومستقلة، وذات حدود فاصلة عن عموم المصريين، بالرغم من أنهم يعيشون وسط هذا العموم وداخله.

ينقسم المصريون، موقعا وفكرا وسياسة، إلى عشرات الأطياف. هناك مصريون ريفيون، وآخرون حضريون؛ مصريون معارضون لنظام الحكم الانقلابي، وآخرون مؤيدون له؛ مصريون محافظون أو متدينون، وآخرون حداثيون وعلمانيون؛ مصريون يمارسون اضطهاد وقمع شعبيهم، وآخرون هدفا للاضطهاد والقمع؛ ومصريون فقراء أو على حافة الفقر، وآخرون أثرياء.

لكن هذا التنوع في أطياف المصريين، لا يبدو أنه ينطبق على الأقباط، بل على الأغلبية المسلمة فقط. الأقباط لا ينظر إليهم إلا ككل مصهت، جماعة واحدة، تهتلها وتتحدث باسمها الكنيسة القبطية، ومن يقف على رأس هذه الكنيسة أو يتحدث باسمها. في الحقيقة وواقع الحال، لا يختلف الأقباط في أطيافهم عن بقية مواطنيهم، فهم، أيضا، فقراء وأغنياء، محافظون وحداثيون، متدينون وعلمانيون، موالون لنظام الحكم ومعارضون، رجال أمن، ومعتقلون.

لكن، ولسبب ما لا يراد للنقابات أن يظهروا كذلك، ولا أن تؤسس علاقتهم بالدولة ونظام الحكم، أو بقية المصريين، على مفهوم المواطنة. وليست داعش فقط من يعتبر النقابات جماعة

واحدة، بلا أصناف ولا أطياف، وقام بهجته الدهوية القاتلة عليهم ككل، وبلا تمييز.

الرئيس المصري، حارس الدولة الجمهورية، الدولة التي تجسد مصر الحديثة؛ الرئيس الذي يفترض به التعامل مع شعبه باعتبارهم مواطنين متساويين أمام مؤسسات الدولة والحكم والقانون، تصرف هو الآخر كما داعش. مستبطننا الوضع الهلي المستقل للقباط، قام الرئيس بزيارة الكاتدرائية المرقسية بالقاهرة، وقدم فروض العزاء لرئيس الكنيسة القبطية تواضروس، مضيفاً إلى واجب العزاء بعضاً من مظاهر الحزن البالغ والدهوع، التي لا يقصد بها بالطبع سوى محاولة اهتمصاص موجة الغضب القبطي.

تعرضت مصر لعشرات الهاسي في السنوات القليلة الماضية، بعضها تسبب به إرهاب الدولة، وأخرى تسبب بها إرهاب جهاعات مسلحة، وبعضها النذر تسبب به الإهمال أو قوى الطبيعة. فهل ذهب الرئيس مرة واحدة إلى شيخ الأزهر لتعزيته في مقتل مصريين مسلمين؟ لهذا تتعامل الدولة وحاكها مع الكنيسة باعتبارها الجهة التي تمثل الأقباط المصريين؟ لهذا تنظر الدولة إلى المصريين المسلمين، فقط، كمواطنين لها، أما الأقباط فجماعة هلية ومنفصلة؟

الحقيقة، أن هذا الموقع الغريب الذي يحتله الأقباط في الجمهورية المصرية ولد من توافقٍ ذهني بين نظام مبارك وقيادة الكنيسة السابقة، مهتلة بالراحل شنودة. وهو موقع غريب، ليس فقط لأنه يصطدم بالسلمات الأساسية للدولة الحديثة، وبمفهوم المواطنة، الذي تستند إليه، ولكن أيضاً لأنه يعد تراجعاً عن مطالب واندفاعاً التيار العام للمثقفين والمفكرين المصريين الأقباط منذ نهاية القرن التاسع عشر ومعظم القرن العشرين.

فهذه بدأت رياح التحديث تعصف بالشرق، أخذ المثقفون المسيحيون العرب، بها في ذلك المصريون منهم، المطالبة بالتخلي عن نظام الملل، الذي استند إليه الاجتاه السياسي العثماني، واعتقاد مبدأ المواطنة. كان نظام الملل هو الذي حافظ على الأقباط وعلى التعددية الدينية في المشرق، ولكن عدداً مملوساً من المثقفين العثمانيين غير المسلمين، ومن ثم المملسون أيضاً، وجد أن مبدأ المواطنة وحده الكفيل بتحقيق المساواة.

مهها كان الأمر، وبغض النظر عن الجدل حول أفضلية أي منهما، فقد كانت مؤسسات الحكم في اسطنبول والقاهرة وتونس، وفي وقت واحد تقريباً، تتحول إلى مؤسسات دولة حديثة على النمط الأوروبي، وأصبح من المنطقي إلغاء نظام الملل واعتقاد مبدأ المواطنة. في مصر، على وجه الخصوص، وهذه دستور إسمايل باشا، وبعد ذلك خلال حقبة السيطرة البريطانية، تطور بناء الدولة المصرية الحديثة، كما نعرفها اليوم، بصورة حثيثة، وبدون ترجاعات مملوسة.

بيد أن ولادة وتطور الدولة الحديثة لم يضع نهاية للتوتر الديني داخل مصر؛ بل على العكس، زاد من هذه التوترات.

الدولة الحديثة، ببنيتها المركزية، هي على العهور دولة الأغلبية، والمسيحيون المصريون ينتشرون في أنحاء البلاد، وليسوا محصورين في بقعة جغرافية محددة. كما أن التمييز في أجهزة الدولة ظل متواجداً في بعض مؤسسات الدولة ودوائرها. وهذا ما ولد حركة مطلبية قبطية، سبها بعد نهاية حكم الحزب الواحد في سبعينات القرن العشرين.

لكن الانعطاف الرئيسية وقعت مع اختيار النبا شنودة رئيساً للكنيسة القبطية. ليس ثمة مصدر أكاديمي رصين درس حياة وبروز النبا شنودة وتكوينه الفكري، ولكن سيرته في قيادة

الكنيسة تكشف عن طموح جاهح لتحويل الكنيسة إلى مهتل وحيد للأقباط المصريين، حتى إن استدعى تحقيق هذا الهدف صداها مع الدولة، من جهة، وقمها للأصوات القبطية التي رأت في هذا التوجه نكوصا إلى ما يشبه نظام المهل.

ودعت إلى تعزيز مبدأ المواطنة والمساواة بين المواطنين. في البداية، قاومت الدولة المصرية في عصري السادات وعشريتي ولاية مبارك النوليتين، توجهات شنودة. ولكن، ولأن قوة الدولة أخذت في التراجع على كافة المستويات في عشرية مبارك الثالثة والأخيرة، فسرعان ما حقق شنودة هدفه الرئيسي، وبدأت الدولة، وإن على مضض، تتعامل مع الكنيسة باعتبارها مهتل الجهاة القبطية والمتهددت باسمها.

دستوريا وقانونيا، يعتبر القبطي المصري مواطنا، فردا، سواء في علاقته بأجهزة الدولة أو أمام القضاء. فعليا وواقعا، أصبح ينظر إلى الجهاة القبطية باعتبارها كيانا دينيا، ذا حدود فئوية، ينضوي تحت سقف الكنيسة، يلتزم بتعاليمها الدينية والسياسية. الاجتهادية على السواء، ويأهل من الكنيسة، وليس من دولة المواطنة، العمل على تعزيز موقعه السياسي. الاجتهادي.

وها إن وجدت الدول الغربية، سبها الولايات المتحدة، أن الدولة المصرية تعايشت مع الوضع الجديد، حتى أصبحت هي الأخرى تتعامل مع الكنيسة على أساس توثيلها للجهاة القبطية.

وعقب انقلاب تهوز/يوليو 2013 برز هذا الخلل في الاجتهاد السياسي المصري في صورته الأكثر تجليا وفداحة؛ عندها دعت الكنيسة، تحت قيادة تواضروس، أقباط مصر إلى تأييد الانقلاب والاصطفاف خلف قائده. وفي رد للجويل، أظهر الجنرال السيسي قبوله وسعادته بالعلاقة الجديدة بين الدولة ووهاطنيها الأقباط، ووكدًا على ممارسة هذه العلاقة من خلال القناة الكنسية، والقناة الكنسية فقط.

ثمة أصوات قبطية طالها حذرت، في مواجهة القمع الكنسي، من مخاطر هذه العلاقة المختلة بين دولة المواطنة المصرية، من جهة، والكنيسة ووهاطنين الأقباط، من جهة أخرى. لكن أصواتهم ذهبت، في أغلب الأحوال، أدراج الرياح.

الآن، وقد تحولت البلاد إلى ساحة لنشاطات داعش وإرهابها، بدأ الأقباط في دفع ثمن هذا النكوص في بنية الدولة المصرية الحديثة.

\* د. بشير موسى نافع - مؤرخ وأكاديمي